

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ظهر المهرز-فاس-



مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية

بنية البحث المستقبلية: مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

**سوسيولوجيا الشباب المغربي
وسياسات الرعاية الاجتماعية
أية مقاربة لتجاوز العنف؟
دراسة ميدانية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية**

تحت إشراف الأستاذ:

د. أحمد شراك

إعداد الطالبة الباحثة:

صفاء قدوري

ر.و.ط: 2422753267

السنة الجامعية: 2018-2019

تقديم

تعتبر سلوكات العنف لدى الشباب من المشكلات التي شغلت بال المهتمين والباحثين في قضايا الشباب عامة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، مما جعلهم يبحثون عن شروط إنتاجها وعن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات العنف الشبابي وطرق تطورها، إن داخل التنظيمات أو المؤسسات الاجتماعية أو الفضاءات العامة. كما شكل هذا الموضوع محور اهتمام الدولة ومؤسساتها من هيئات سياسية ومجتمع مدني ومؤسسات إعلامية لما يكتسيه من أهمية في استقرار البناء الاجتماعي.

إن حضور الاهتمام بقضايا الشباب في خطابات الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وشبه غيابه كموضوع للسياسات العمومية الاجتماعية، التي من شأنها أن توجه اهتماما خاصا بهذه الفئة الهامة، دفعنا إلى البحث في موضوع العنف الشبابي في ارتباطه بسياسات الرعاية الاجتماعية، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي إحدى المجالات التي من المفترض أن يوليها صانعو السياسات العمومية أهمية خاصة من أجل إجراء اهتمامهم بالشباب. إن تناولنا لهذا الموضوع سيتم من خلال دراسة ماهية مجموعة من العناصر المكونة له، ورصد المتغيرات المرتبطة به، من أجل تحديد أبعاده، سواء المتعلقة بارتفاع معدلات العنف أو بسبل التصدي لهذا السلوك، معتبرين أن مدخل الرعاية الاجتماعية باعتبارها إحدى ركائز السياسة الاجتماعية، من المداخل التي من الممكن أن تساعد في الحد من الظاهرة أو التقليل منها على الأقل أو الوقاية منها.

إن البحث يهتم بدراسة إحدى المشكلات الاجتماعية المرتبطة بفئة الشباب، فهو يرنو إلى دراسة الكيفيات التي تؤثر بها بعض العوامل السوسيواقتصادية والثقافية، في تنامي سلوكات العنف الشبابي، سواء داخل مؤسسة الأسرة أو محيط المؤسسة التعليمية، بالإضافة

إلى كونه يهدف إلى فهم دور البنيات الاجتماعية، في توفير شروط إنتاج سلوك العنف من جهة وكيفية تطور هذا السلوك داخل النسق الاجتماعي من جهة أخرى، على اعتبار أن الفعل الذي يرتكبه الفرد لا يقبل التطور إلا من داخل نسق إنتاجه.

1. موضوع البحث:

تعد الرعاية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة من حيث تناولها بالدراسة، والقديمة من حيث التطبيق، ذلك أن صور الرعاية تجسدت في مجموعة من الحضارات القديمة، من خلال مظاهر متعددة كالتعاون والتضامن والإحسان، وأمام تصاعد مظاهر التعقد في المجتمعات الحديثة، أصبحت الرعاية موضوعا هاما استأثر باهتمام مجموعة من الباحثين على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم العلمية، حيث أصبحت الرعاية الاجتماعية تهتم بمجموعة من المشكلات الاجتماعية على رأسها مشكلة انحراف الأحداث وجنوحهم، وذلك بهدف إعادة تربيتهم وتأهيلهم لتدعيم استعدادهم للاندماج اجتماعيا واقتصاديا، ومساعدتهم على التواصل وتحقيق التوافق الاجتماعي وكذا إشباع حاجاتهم.

كما يعد انحراف الشباب من الظواهر الاجتماعية التي خصها علم الاجتماع بالدراسة، حيث ساهم علماء الاجتماع في تفسير هذا السلوك؛ فقد أخضعوا الظاهرة للدراسة والتحليل والتفسير من أجل تحديد العوامل الاجتماعية المؤدية لبروزها، فتعددت الاتجاهات (الاتجاه البنائي الوظيفي، الاتجاه الماركسي الصراعى أو الاتجاه التفاعلي) المفسرة للانحراف، الرامية إلى فهم الكيفيات التي يتفاعل بها الأفراد مع الضوابط والقواعد الاجتماعية، سواء باعتبار الأفراد كفاعلين في البنية الاجتماعية يتحدد واقعهم الاجتماعي وفق أفعالهم الفردية التي تتعدد وتختلف بتعدد أفراد المجتمع، أو باعتبار أن البنية الاجتماعية هي الفاعلة والمتحركة في تطلعات الأفراد وأفعالهم، حيث يستسلمون للواقع الاجتماعي.

إن هذا البحث محاولة لدراسة الرعاية الاجتماعية، على اعتبار أنها مجموعة من الخدمات المقدمة لفائدة الأحداث الذين يوجدون في وضعية جنوح أو انحراف أو في وضعية خلاف مع القانون؛ والمودعون داخل مراكز الحماية تبعا لصدور أحكام قضائية في حقهم، بسبب ارتكابهم لجنح أو لجنايات موسومة بالعنف، وذلك بهدف رصد المؤشرات الدالة على

آثار تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية التي تتبناها هذه المؤسسات المختصة لفائدة فئة الشباب مرتكبي سلوكات العنف، وفهم فاعليتها في تقويم هذا السلوك المنحرف.

تجدر الإشارة إلى أننا سنقتصر في هذا البحث على دراسة عينة من نزلاء مراكز حماية الطفولة، التابعة لوزارة الشباب والرياضة بفاس: مركز عبد العزيز بن ادريس، النادي الاجتماعي، مركز الزيات الخاص بالفتيات، وكذا نزلاء مركز حماية الطفولة بمكناس، ونزلاء مؤسسة بوركايز السجنية التي تستقبل فئة الأحداث بإقليم مولاي يعقوب، بغية معرفة الأدوار التي تلعبها هذه المراكز في تقويم سلوك العنف لدى الشباب وفهم طبيعة المخططات والآليات التي تعتمد عليها خلال اشتغالها مع هذه الفئة، بالإضافة إلى قياس الأثر الذي تحدثه عند الشباب مرتكبي سلوكات العنف، كما يتحدد الهدف العام من تناول هذا الموضوع بالدراسة في التعرف على الأساليب المعتمدة في عملية تقويم سلوكات الشباب من جهة، وقياس مدى فعاليتها في إعادة تأهيلهم وجعلهم قادرين على الاندماج اجتماعيا ومتكيفين مع ذواتهم ومع محيطهم.

من جهة أخرى، يعد هذا البحث محاولة لحصر العوامل المباشرة وغير المباشرة المؤدية إلى سلوك الانحراف عامة، وسلوك العنف الشبابي بشكل خاص؛ على اعتبار أن العنف من أقوى مظاهر الانحراف التي من الممكن أن تؤدي إلى الموت، ومن هنا يستمد العنف خطورته فهو يهدد معنى البقاء.

إضافة إلى ما سبق؛ يروم هذا البحث التوصل لمقاربة مفهوم العنف في ارتباطه بفئة الشباب على اختلاف تمظهراته وتعدداته، من أجل التوصل إلى تفسير لهذا السلوك الانحرافي، سواء على مستوى الفعل، أو على مستوى التمثل الذهني الذي يسبق المرور إلى الفعل؛ وذلك بغية التوصل لمعرفة مختلف المتغيرات الماكروسوسولوجية التي من شأنها أن تتدخل في إنتاج سلوك العنف الشبابي، وتحليلها وفق نظرة كلية للبناء الاجتماعي للفاعل، للتمكن من تحديد أهم العناصر المكونة للكل الوظيفي، الذي يحدد الشكل الكلي للبناء الاجتماعي الذي يستوعب الأشكال المختلفة لتمظهرات سلوكات العنف الشبابي.

هذا البحث هو كذلك محاولة لفهم الواقع الاجتماعي لهؤلاء الشباب، الذين يتخذون من سلوك العنف أداة وغاية لتحقيق مطالبهم وإشباع حاجاتهم الفورية التي لا تطيق التأجيل، وذلك من خلال ملامسة بعض جوانب الحياة الاجتماعية الخاصة بهم وتحليل بعض العناصر الميكروسوسولوجية للظاهرة موضوع البحث.

في نفس السياق، واعتبارا إلى أن العنف مشكلة اجتماعية لا تبرز في مكان دون غيره؛ بل تختلف أشكالها من نمط اجتماعي لآخر؛ وليس أدل على ذلك من انتشار أشكاله على المستوى الدولي، حيث لا يمكن أن نستثني دولة لم تعرف موجات من العنف، فإن ذلك يدفعنا إلى توضيح خصوصية العنف الشبابي بالمجتمع المغربي، مقارنة بتطوره بالمجتمع الغربي، أخذين بعين الاعتبار طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمر بها مجتمعنا، أما الفترة التي انصب عليها البحث فتمتد في الفضاءات التي أشرنا من سنة 2011 إلى حدود سنة 2016.

لا ننكر كون موضوع العنف قد أسال مداد العديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم واختلاف طبيعة مجتمعاتهم، حيث يرجع الزخم في الكتابات حول العنف لانتشار هذا السلوك في جميع المجتمعات وعلى مر العصور ولو بدرجات متفاوتة؛ ذلك أن العنف يطال كل المجموعات البشرية على اختلاف أصنافها وبيئاتها، ولعل ما جاء به التقرير العالمي الأول عن العنف⁽¹⁾ سنة 2002، وهو تقرير فقط من بين التقارير التي أزاحت الالتباس عن حقيقة هذا السلوك؛ حيث تم التأكيد على أن ما يزيد عن 1,6 مليون إنسان يعاني من موت عنيف سنويا، وبمعدل وسطي يقتل ما يزيد عن 1400 إنسان يوميا، ويقتل 35 إنسان كل ساعة تقريبا جراء نزاع مسلح. لكن يمكن القول بأن ما يميز هذا البحث، هو تناول موضوع العنف الشبابي في علاقته بالمضامين التربوية، والتقويمية التي تعتمدها مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمواجهة امتداد هذا السلوك المشين. وأخيرا إنني أتوخى من خلال هذا البحث اقتراح نموذج تفسيري لظاهرة العنف؛ بعد الفهم الدقيق للقوانين التي تخضع لها، والعوامل المسؤولة عن إنتاجها، مما سيتيح لنا فهم هذه الظاهرة وتفسيرها

¹- جون كين، العنف والديموقراطية، ترجمة هيثم فرحت، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص : 12.

تفسيرا علميا دقيقا يؤهلنا لاقتراح برنامج رعائي متكامل كفيل بتقويم هذا السلوك من جهة، واقتراح سبل للوقاية منه أو على الأقل التخفيف من حدته من جهة أخرى.

2. تحديد إشكالية البحث:

موازاة مع التحولات السوسيواقتصادية التي يعرفها المغرب جراء تأثيره بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، أصبحنا نلاحظ تناميا متزايدا للحديث عن إحساس اللأمن؛ سواء بين صفوف العامة من المواطنين الذين يهدد ذلك استقرارهم، أو الخاصة من الباحثين الذين يحاولون فهم الظاهرة وإيجاد تفسيرات لها، حيث يعزو البعض السبب المباشر لهذا الإحساس إلى تطور معدلات الجريمة. ولعل العنف - الذي أصبح من أهم السمات المميزة للسلوك الإجرامي سواء كان سرقة؛ اغتصابا؛ تهديدا أو غيره - يعد من أهم المفاهيم التي حاول المفكرون من فلاسفة أو علماء اجتماع أو علماء نفس وغيرهم إيلاءها قدرا من الاهتمام لفهمها وتحليلها، إدراكا منهم بكون العنف بشتى أنواعه وأشكاله؛ هو من أبرز الصور التي تعبر عن خرق حق الإنسان في العيش بأمن وطمأنينة، كما يشكل مشكلة اجتماعية حقيقية.

وقد صرحت جمعية الصحة العالمية⁽¹⁾ بأن « العنف مشكلة صحية عمومية في العالم كله، حيث نبهت من خلال هذا التصريح إلى العواقب الخطيرة للعنف الواقعة على الأفراد والأسر والمجتمعات والدول، سواء على المدى القصير أو البعيد وشددت على أثر العنف المخرب للرعاية الصحي » .

أما على المستوى المحلي، فلا يشكل المغرب استثناء لمسألة تفشي سلوكيات العنف، حيث أفاد تقرير المندوبية السامية حول العنف ضد النساء⁽²⁾ إلى أن العنف يزيد بمعدل 12,7% عند المرأة بالوسط القروي، فيما يخص العنف الجسدي في الحياة الزوجية؛ كما أكد هذا التقرير أن العنف يخص الشباب بالدرجة الأولى، سواء باعتبارهم ضحايا أو معتدين. إن الجدير بالملاحظة هو أن زيادة سنة واحدة في سن الشخص ينتج عنها نقص بمعدل 1,9%

¹- التقرير العالمي حول العنف والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية، 2002، ص : 16.

²- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، منشورات المندوبية السامية للتخطيط، 2011، ص : 13.

من مخاطر العنف الجسدي، فمن أصل 10 حالات من مرتكبي العنف في الأماكن العمومية، نجد 6 منهم شبابا لا يتجاوز عمرهم 35 سنة. كما تؤكد على ذلك الإحصائيات الرسمية، حيث أن النشرة الإحصائية لمديرية السجون لسنة 2007 أكدت أن 2275 جريمة قد اقترفت من طرف أحداث دون سن 18 سنة؛ إضافة إلى 9058 حالة تتراوح أعمارهم ما بين 18 و20 سنة من بينهم 386 فتاة⁽¹⁾.

كما أنه في سنة 2014، اعتبرت السيدة **بسيمة الحقاوي** وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ضرورة تسليط الضوء على العنف المرتكب ضد المرأة في الأماكن العمومية نظرا للأرقام التي تشير إلى تفاقم الظاهرة، فحسب المعطيات الرسمية التي تضمنها التقرير السنوي الأول للمرصد الوطني للعنف ضد النساء، بلغت حالات العنف المسجلة 15865 حالة سنة 2014، من بينها 14408 حالة عنف جسدي، 53.7% منها في الأماكن العمومية، و1457 حالة عنف جنسي، 66.4% منها في الأماكن العمومية⁽²⁾.

يمكن القول أن فئة مهمة من الشباب تمارس أشكالاً مختلفة من العنف لدرجة أصبح فيها العنف سمة واضحة ومميزة لمجموعة من أفعال الاعتداء التي نواجهها أو نعانيها في حياتنا اليومية.

إضافة لما سبق تشير دراسة "الأطفال الأقل من 15 سنة الكل حول أطفال المغرب"⁽³⁾ بأن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و16 سنة، يتعرضون أكثر من الفئات العمرية الأخرى إلى مختلف أشكال الانحراف الاجتماعي، بمعنى آخر إن معظم مظاهر الانحراف ترتبط أشد الارتباط بمرحلة المراهقة، التي تعتبر مرحلة حرجة من المراحل العمرية لدى الطفل. وما يلفت النظر هنا هو أن ظاهرة الانحراف تمس أساسا

¹- النشرة الإحصائية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2007 منشورة على الموقع الإلكتروني: www.dgapr.gov.ma

²- www.social.gov.ma.

³- دراسة لمركز الأبحاث والدراسات الديموغرافية بالمغرب صدرت سنة 1990 بمساهمة من منظمة اليونسيف، اهتمت الدراسة بشرائح الأعمار الأقل من 15 سنة التي تتوزع في مختلف المناطق المغربية، قروية كانت أو حضرية، كما أنها تبنت التعريف المعمول به دوليا الذي يحدد مفهوم الطفل في كل شخص لا يتجاوز عمره 15 سنة، ذلك أن الأطفال المغاربة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يمثلون نسبة مهمة جدا تقدر بخمسي سكان المغرب.

الأطفال الذكور أكثر من الإناث، وتخلص الدراسة إلى أن ظاهرة انحراف الأطفال والشباب
حضرية بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

لاشك أن الضرورة العلمية تقتضي منا عدم الاكتفاء بالأرقام الإمبريقية لمقاربة
موضوع هذا البحث بل يقتضي منا الأمر الاعتماد على تصور واضح لتداعيات العنف
الشبابي، خاصة في غياب إحصائيات مضبوطة توضح تطور حجم الظاهرة الحقيقي عبر
السنوات، لذلك فلا يمكننا أن نجزم أن هذه الأرقام تشكل مدعاة للخطر أم لا؛ لكن ما تجدر
الإشارة إليه هو أن ما يعلن عنه في الإحصائيات الرسمية من معدلات للإجرام، لا تأخذ بعين
الاعتبار إلا الحالات التي تصل إلى المحكمة، دون تسجيل جرائم العنف التي لا يتم التبليغ
عنها على مستوى مراكز الشرطة لاعتبارات أخرى اجتماعية وثقافية بالأساس، خاصة في
ضوء غياب جهاز مستقل كمرصد وطني للجريمة بالمغرب، مما لا يتيح فرصة التعرف
على التطور الحقيقي لجرائم العنف، الشيء الذي يبقينا بعيدين عن التوصل للرقم الأسود
للإجرام الذي يمثل الفارق بين الجريمة الظاهرة والجريمة التي تبقى مجهولة وخفية.

لكن وبالرغم من ذلك وانطلاقا من المعطيات السالفة الذكر، لا يمكننا إلا أن نقول أن
العنف قد أصبح من المشكلات الاجتماعية التي باتت تؤرق المجتمع المغربي مواطنين
ومؤسسات، لكن من المؤكد أنه عندما يرتبط تطور هذا العنف بفئة الشباب فإن الأمر يصبح
أكثر تعقيدا وأكثر خطورة وأكثر مدعاة للبحث والتحليل.

كما أن المعطيات السابقة تفيدنا في حوض مجازفة الجرم بكون ظاهرة العنف الشبابي
تمثل مشكلة اجتماعية حقيقية وخطيرة في مجتمعنا؛ بيد أنه لا يتعين علينا الاكتفاء بالتوصل
لرصد شدة الظاهرة، بل يتوجب علينا التفكير في فهم العوامل المسببة لها وتحليل المتغيرات
المرتبطة بها والوقوف على أسبابها وخصوصيتها في البيئة المغربية ذلك أن مشهد العنف
اليوم لا يفرق بين المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية ولا يعترف بسلطة السن؛ فالفاعل
يوجه العنف نحو الكبار كما يوجهه نحو الصغار؛ يوجهه ضد الأصول كما يوجهه ضد
الفروع، كل ذلك بغية التوصل لاقتراح مداخل من الممكن أن تكون كفيلة بالتقليل من أثرها

¹- عبد السلام فراعي، الأطفال المغاربة الأقل من 15 سنة، مجلة دفاتر، إصدارات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية
والاجتماعية، العدد الثاني، فاس، 1999، ص : 125.

أو الحد منها، ولعل الرعاية الاجتماعية المؤسساتية بما لها من قدرة على تلبية الحاجات الإنسانية، من الممكن أن تكون كفيلة بأن تلعب دورا في الحد من ظاهرة العنف الشبابي، وذلك من خلال تقديم خدمة تقويم سلوك العنف للشباب، على اعتبار أن الرعاية الاجتماعية هي ذلك النسق المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الذي يهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة؛ كما يسعى إلى قيام علاقات اجتماعية سوية بين الأفراد من خلال تنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما ينسجم وحاجات المجتمع.

في هذا الإطار فإن إشكالية هذا البحث تتأسس انطلاقا من واقع الإحصائيات الرسمية، التي تفيد ارتفاع معدل سلوك العنف الشبابي بالمجتمع المغربي من جهة؛ ومن واقع مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تختص بتقديم الرعاية لفئة الشباب الجانح من جهة أخرى. هكذا تتمحور إشكالية هذا البحث حول فهم طبيعة الآثار التي تحدثها برامج الرعاية الاجتماعية الموكل تطبيقها لمراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشباب والرياضة، والمتعلقة بإحداث تعديل في سلوكيات الأحداث المرتكبين لسلوكيات توصف بالعنف، على اعتبار أن الرعاية الاجتماعية المؤسساتية، تضم في هذا الإطار مجموع البرامج المقدمة للنزلاء، والتي يكون الهدف منها هو العمل على تقويم سلوكياتهم أو إكسابهم سلوكيات جديدة، تمكنهم من تدعيم قدراتهم على تحقيق التوازن النفسي وكذا التوافق مع الآخرين، بغية تأهيلهم للعب أدوار داخل أوساطهم ومنه إحراز مكانة متميزة بين الأقران مما يخلق حالة الرضا عن الذات ويهيئ ظروف الاندماج الاجتماعي السليم لديهم.

إن السؤال المركزي لإشكالية هذا البحث هو:

ما مدى فاعلية الرعاية الاجتماعية المؤسساتية في تقويم سلوك العنف عند الشباب؟ وما هي أشكال العنف الأكثر انتشارا داخل كل من فضاء الأسرة والمؤسسة التعليمية؟

تتفرع عن السؤال المركزي للبحث مجموعة من التساؤلات وهي كالتالي:

1. هل الرعاية الاجتماعية المؤسساتية كفيلة بتعديل سلوك العنف لدى الشباب؟ وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين الشباب (الذكور) والشابات (الإناث) فيما يخص أثر الرعاية الاجتماعية؟

2. هل ارتفاع مؤشرات الهشاشة السوسيو اقتصادية لأسر الأحداث ذوي التصرفات الجانحة يؤدي إلى ارتفاع مظاهر العنف الجسدي واللفظي في سلوكيات الشباب؟

3. هل يرتبط تطور أشكال المرور لفعل العنف لدى الأحداث ذوي التصرفات الجانحة بتعثر أو فشل مساهم الدراسي، وضعف قدرتهم على استدماج المعايير الاجتماعية؟

3. فرضيات البحث:

تعد الفرضية أول خطوة لإيجاد حل لمشكلة البحث المطروحة سابقا، ويمكن اعتبارها إجابة مؤقتة أو حلولا مقترحة سيتم التأكد منها فيما بعد. ولمقاربة إشكالية بحثنا، سنعمل على تقديم مجموعة من الفرضيات كإجابات مؤقتة في انتظار تحققها أو تنفيذها من خلال نتائج العمل الميداني. وسنقدم الفرضيات على الشكل التالي:

1. نفترض أن الرعاية الاجتماعية المؤسساتية كفيلة بتقويم سلوك العنف عند الأحداث ذوي التصرفات الجانحة، مع وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين الشباب (الذكور) والشابات (الإناث) فيما يخص أثر الرعاية الاجتماعية وذلك لصالح الإناث.

2. نفترض أنه كلما ارتفعت الهشاشة السوسيو اقتصادية لأسر الأحداث ذوي التصرفات الجانحة كلما ارتفعت مظاهر العنف الجسدي واللفظي في سلوكياتهم.

3. نفترض أن تطور أشكال المرور لفعل العنف لدى الأحداث ذوي التصرفات الجانحة يرتبط ارتباطا وثيقا بتعثر أو فشل مساهم الدراسي، وعن ضعف قدرتهم على استدماج المعايير الاجتماعية.

4. مفاهيم البحث:

سنحاول خلال هذا الجزء من البحث تقديم ومناقشة مجموعة من التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمختلف المفاهيم المدرجة، كما سنعمل على تحديد المفاهيم الإجرائية التي سنحتفظ بها والتي تتماشى وإشكالية هذا البحث.

أ. مفهوم الرعاية:

في القاموس العربي الوسيط⁽¹⁾ في باب رعى (رعى ورعاية ومرعى) الشخص أو الشيء: راقبه، حفظ العهد؛ ساس الرعية.

وحسب معجم هاشيت⁽²⁾ تعني كلمة *la prise en charge* فعل أخذ مسؤولية شخص أو شيء من أجل الأمن الاجتماعي.

في الكتابات الأجنبية يختلف تناول الرعاية الاجتماعية عند الباحثين فمنهم من يكتفي بالترجمة الانجليزية لمصطلح الرعاية الاجتماعية *social welfare* والتي تعني بالأجنبية التحسين أو الإثراء؛ ومنهم من يستعمل مصطلح *Social care* والتي تفيد العناية الاجتماعية، أما كلمة *well-fare* والتي قليلا ما يتم استعمالها فتدل على تقديم العون والمساعدات والعمل الطيب، بينما يحدد لنا أحمد حمزة⁽³⁾ أن «كلمة *social* تعني الشؤون الإنسانية والاجتماعية العامة وقد استقر مصطلح الرعاية الاجتماعية منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1946 ليعني كافة الجهود والخدمات والبرامج التي تستهدف تحسين حياة الناس الصحية والتعليمية والاجتماعية والإسكان» وفي اللغة العربية من الباحثين من استعمل مصطلح "الرعاية الاجتماعية" ومنهم من فضل استعمال مصطلح "الرفاه الاجتماعي" ومنهم من استعمل مصطلح "الخير الاجتماعي"، وتجدد الإشارة إلى أن من الباحثين من اعتبر الرفاه الاجتماعي تطورا لمفهوم الرعاية الاجتماعية.

¹- راتب أحمد قبيعة وآخرون، القاموس العربي الوسيط، دار الراتب الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص : 338.

²- Jean Pierre Mevell et autres, **Dictionnaire Encyclopédique Hachette**, Cayfosa, Espagne, 1997, p : 1522.

³- أحمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص : 18.

تعرف الرعاية وفقا لتعريف الأمم المتحدة على أنها: « ذلك النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان. ويمثل تعريف الأمم المتحدة الأنشطة الموجهة لمساعدة الأفراد أو المجتمعات لمقابلة احتياجاتهم الأساسية والارتقاء بهم بما يتفق مع اهتمامات أسرهم ومجتمعاتهم»⁽¹⁾.

يؤكد كل من **Edgar و Russell**⁽²⁾ على أن المسألة الأولية التي يجب التعامل معها قبل بدأ أي جهد لتطوير مفهوم الرعاية الاجتماعية هي الاهتمام باللغات المختلفة التي تناولت الرعاية في مختلف أجزاء العالم في إطار علم الانثروبولوجيا، ذلك أن المجتمع كمفهوم له معاني مختلفة عبر الثقافات المحددة وداخلها، ففي الولايات الأمريكية المتحدة تم تعريف الرعاية ببساطة وبشكل مادي تمامًا كمجموع المساعدات المالية والسلع العينية التي تدعم أولئك الذين ليس لديهم دخل أو مدخرات. أما في بريطانيا ففي السنوات الخمسين الماضية، ظل الرفاه مميّزا لتشكيل دولة الرعاية من خلال تقديم عرض المساعدة للأفراد بشكل مستمر عند الحاجة من المهد إلى اللحد.

مما سبق يظهر أن الباحثين يختلفون في تحديد المسؤول عن الرعاية الاجتماعية، فتارة يعتبرونها شأنًا خاصًا بمكونات المجتمع المدني، وتارة يعتبرونها مجال اشتغال خاص بالحكومة، ومن الباحثين من يعتبر الرعاية الاجتماعية حقًا مشتركًا للحكومة والمجتمع المدني على حد سواء.

يعرف **أحمد كمال**⁽³⁾ الرعاية الاجتماعية بأنها « هذا الكل من الجهود والخدمات والبرامج المنظمة الحكومية والأهلية والدولية، التي تساعد هؤلاء الذين عجزوا عن إشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الإيجابي معاً، في نطاق النظم الاجتماعية القائمة لتحقيق أقصى تكيف ممكن مع البيئة الاجتماعية».

¹- محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005، ص: 23.

²- Andrew Russell et Lain Edgar, **The Anthropology Of Welfare**, Routledge, 1st edition, London, 1998, p.p : 2-3.

³- أحمد كمال أحمد، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص : 95.

مما سبق يمكننا أن نستشف أن التطور التاريخي ساهم في تحول مدلول الرعاية، فقد اقترن في البداية بمعنى الإحسان والصدقة والمساعدة في إطار التكافل الاجتماعي والتعاقد بين الأسر، ثم تطور ليصبح مفهوما أكثر تنظيما أو أكثر تأسيسيا التصق بالمؤسسة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني التي توفر المساعدة والحماية للأفراد الذين يحتاجون لمواكبة خاصة للشعور بالتكيف اجتماعيا.

حسب أبو النصر⁽¹⁾ فإن فيديريكو **Federico** يعتبر أن الرعاية الاجتماعية تعنى بترميم النظام وإنعاش وظائفه بخفض مستوى المعاناة، لتصبح بهذا المعنى أداة المجتمع لحفظ توازنه، ووسيلة لتحقيق غاياته الأبعد من تقديم الرعاية، لذا عد وينيفريد **Winifred** رضاء المواطنين عن مستوى خدمات الرعاية المقدمة إليهم من اشتراطات وجودها، الأمر الذي يفتح أمامهم سبل المشاركة بفاعلية في توجيه دفة المجتمع إلى المستقبل بإدارة شؤونه في الحاضر، واعتبر الدخل والأمن طرفي المعادلة في الرعاية، في حين يقع الإسكان والتعليم والصحة على متصل الرضا بينهم.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى كون الرعاية الاجتماعية غير محدودة وذلك لارتباطها بمفهوم شاسع وهو الحاجات الإنسانية، ومعلوم أن الحاجات غير ثابتة ومتعددة بل أكثر من ذلك فهي تتميز بخاصيتي التغيير والتجديد، الشيء الذي يجب أن يسترعي اهتمام القائمين على أمر الرعاية الاجتماعية لإذكاء وعيهم بضرورة الاهتمام بتشخيص حاجيات الأفراد ومراعاة تجددها وتغييرها. كما يتعين عليهم أن يحددوا موقعهم من استقلال قرار الرعاية وتأصيل واقعاتهم أو تبعية نماذجهم وإملاءات المساعدة الدولية على حركية برامجهم⁽²⁾.

إذا كانت التعاريف السابقة تشير إلى ارتباط مفهوم الرعاية الاجتماعية بالاستجابة لحاجات الإنسان، فكيف يمكن أن يتحدد نموذج الرعاية الاجتماعية الواجب تقديمه للشباب الذين يوجدون في وضعية انحراف يهدد استقرارهم واستقرار مجتمعهم؟ يحيلنا هذا التساؤل

¹- محمد زكي أبو النصر، اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010، ص : 12.

²- محمد زكي أبو النصر، اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهية، مرجع مذكور، ص : 7.

على التفكير في حاجات هذه الفئة من الشباب وكيفية إشباعها من جهة وفي طرق توجيه سلوكياتهم من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أننا سنحاول فهم طبيعة حاجيات الشباب في فصل لاحق من هذا البحث.

أما من حيث التعريف الإجرائي للرعاية الاجتماعية فنقصد بها في هذا البحث مجموع البرامج المقدمة لفائدة الشباب في وضعية جنوح (نزلاء مراكز حماية الطفولة)، الرامية إلى إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية وتقويم سلوك العنف لديهم وتأهيلهم لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

ب. مفهوم المؤسسة:

حسب القاموس الفرنسي هاشيت Hachette⁽¹⁾، تعني مادة مؤسسة institution فعلا للتأسيس و(للتثبيت)؛ وشيء مؤسسي يعني (قاعدة، استعمال، جهاز أداة)، كما أن المؤسسات السياسية والدينية تعني القوانين الأساسية التي تسود الحياة السياسية والاجتماعية لبلد معين.

كما تعني كلمة مؤسسة حسب القاموس الفرنسي هاشيت⁽²⁾ Hachette فعل إنشاء شيء ما، شيء جديد ودائم.

بنفس المعنى يرد شرح كلمة مؤسسة بالمعجم الفرنسي⁽³⁾ Le petit Robert، فهي تعني فعل التأسيس بمعنى الخلق.

كما يشير معجم العلوم الاجتماعية⁽⁴⁾ إلى أن المؤسسة مصطلح حقوقي الأصل دل به الحقوقيون على جملة المعايير الحقوقية التي تنظم دائرة معينة من العلاقات الاجتماعية (مؤسسة أو نظام الزواج، مؤسسة أو نظام التوريث)، وأطلقه علماء الاجتماع على هذه أو

¹- أحمد شراك، الكتابة على الجدران المدرسية، منشورات دار التوحيد، الطبعة الأولى، الرباط، 2009، ص: 36

²- Jean Pierre Mevel, **Dictionnaire encyclopédique Hachette**, Cayfosa, Espagne, 1997, p: 968.

³- Josette Rey Debove, **Le Nouveau Petit Robert de la langue française**, nouvelle édition millésime, Edition Le Robert, Paris, 2010, p: 1345.

⁴- ناتاليا يفريمونا، توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية مصطلحات وأعلام، دار التقدم، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص : 216.

تلك من صيغ تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية. حيث أن المؤسساتية/ النظامية هي تيار في الفكر السياسي والحقوقى ظهر بفرنسا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن 20 ينظر إلى التنظيم السياسي للمجتمع على أنه جملة اتحادات لمؤسسات المواطنين كالأُسرة والأحزاب والنقابات ويعتبر الدولة مجرد واحدة من هذه المؤسسات.

يشير المعجم الموسوعي لنظرية وسوسيولوجية القانون⁽¹⁾ إلى عدد كبير من المعاني التي تهم مفهوم المؤسسة مقسمة إلى ثلاث مخططات تفسيرية رئيسية هي:

- ♦ المؤسسة كبنية اجتماعية structure sociale
- ♦ المؤسسة كنظام للفعل système d action
- ♦ المؤسسة كنموذج سوسيو معيار socionormatif

ومن أكثر مفاهيم المؤسسة الاجتماعية شيوعاً مفهوم **جونتان ترنر**⁽²⁾ **Jonathan Turner** الذي أكد على دور المؤسسات الاجتماعية التي تمثل المستوى الماكرو تحليلي للقوى الاجتماعية في تشكل الرأسمال الاجتماعي باعتباره مفهوماً مركزياً في مقاربة سوسولوجيا التطور الاقتصادي. كما أوضح **محمد جامع** أنه⁽³⁾ حسب **جونتان** يمكن تعريف المؤسسة الاجتماعية بأنها « مركب أو نظام من المراكز والأدوار الاجتماعية الكائنة في بنيات اجتماعية خاصة وتقوم بتنظيم أنماط من الأنشطة الإنسانية الثابتة نسبياً والمرتبطة بالمشاكل الأساسية الخاصة باستدامة موارد الحياة واستمرار الجنس البشري والمحافظة على استقرار البنيات الاجتماعية الحيوية في إطار بيئة معينة ».

لقد أكدت مجموعة من الكتابات السوسيولوجية على كون العصر الحديث هو عصر المؤسسات حيث ظهرت مؤسسات جديدة موازاة مع المؤسسات الأولية التي كانت تسند لها

¹ - Herve Bleuchot, **les institutions traditionnelles dans le monde Arabe**, collection Homme et Société, édition Karthala et Iremam, Paris, 1996, p : 6.

² - Jonathan Turner, **The Formation of Social Capital**, in social capital : a multifacted perspective, partha dasgupta and Ismail Serageldin, 1st printing, USA, 1999, p : 97

³ - محمد نبيل جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص. ص : 3-2.

مهمة التنشئة الاجتماعية والتربية والضبط وأخذت تزحف لتعوض في بعض الحالات أدوارها ووظائفها الاجتماعية، ولعل تعقد مظاهر الحياة وظهور أنماط استهلاكية جديدة ناتجة عن تحولات اجتماعية واقتصادية وقيمية وثقافية عميقة لمن الأسباب التي أدت إلى تنامي الحديث عن المؤسسة ككيان وكبنية وكوظيفة وكخطاب.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن بعض السوسيولوجيين قاموا بإعطاء تشخيص لسيروية تفكك أو انحلال المؤسسة، منذ سنوات السبعينيات فحسب دورتيي⁽¹⁾ Jean François Dortier مثلا فإنه يؤكد أن خلال هذه الفترة لوحظ فقدان شرعية المؤسسات الكبرى للتأطير: الأمن، الجيش، المدرسة، الكنيسة والأسرة.

أما إذا ما أردنا تعريف المؤسسة فإننا نجد أنه من الصعب الاتفاق على تعريف موحد، حيث يختلف التعريف تبعا لنوع المؤسسة وطبيعتها وكذلك وجهة النظر التي ينطلق منها من يعرف المؤسسة، وبمعنى آخر لا يوجد إجماع على مفهوم المؤسسة (المنظمة) ولكن يمكن القول عموما، إن لكل مؤسسة بناء ووظيفة وأهدافا تسعى لتحقيقها⁽²⁾.

ارتباطا بموضوع هذا البحث فقد عرف المختصون في الخدمة الاجتماعية المؤسسة بكونها « المكان الذي يتم من خلاله تقديم الخدمات للعميل، حيث إن دورها يرتبط بالعمل على إشباع احتياجات الأنساق الاجتماعية الموجودة في المجتمع، ويشير تاريخ الخدمة الاجتماعية إلى أن ظهور وتطور مهنة الخدمة الاجتماعية قد ارتبط منذ البداية بالمؤسسات⁽³⁾».

بالرغم من أهمية المؤسسة الاجتماعية في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، إلا أن هذا المصطلح يتسع ليشمل كثيرا من المعاني حيث تستعمل -عادة- مصطلحات مثل مؤسسة أو منظمة للغاية نفسها، وقد يقصد بها مؤسسة على مستوى الدولة تعنى بالتخطيط الاجتماعي

¹- Jean François Dortier, **Le Dictionnaire Des Sciences Humaines**, édition Sciences humaines, 2004, p. p : 363-364.

²- محمود كفاوين، إدارة المؤسسات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2010، ص : 7.
³- حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، مؤسسة مجد، الطبعة الأولى، لبنان، 2005، ص : 271.

مثل وزارة التخطيط أو المجالس القومية، أو مؤسسة صغيرة (تقدم خدمة مباشرة) مثل مؤسسات رعاية الأحداث، أو المسنين أو ذوي الاحتياجات الخاصة⁽¹⁾.

حسب بورون وبوريكو⁽²⁾ فإن « مونتسكيو يعتبر أن المجتمع المؤسس يسوده نظام يسمح للأفراد بإقامة توقعات منتظمة، والتعرف على الحقوق والواجبات التي تلزمهم إزاء بعضهم البعض بصفاتهم مواطنين وبصفتهم أشخاص عاديين. وكان علماء الاجتماع التابعون لمدرسة دوركايم أول من سعى إلى إعطاء كلمة مؤسسة معنى محددًا. إن مؤسسات مثل العائلة والملكية كانت قد درست من قبل الأنثروبولوجيين بمنظور توارخي ومقارن ساذج إلى حد ما وقد سعى أتباع دوركايم إلى حصرها وتكوين مفهومها. إن المؤسسات هي أساليب للعمل والإحساس والتفكير، متبلورة وإلى حد ما ثابتة، ملزمة ومميزة لمجموعة اجتماعية معينة. هكذا فأتباع دوركايم يشددون على أن المؤسسة لا تنظم فعليًا سلوك الأفراد إلا بشرط تحريك جزاءات تؤمن توافق هذا السلوك مع المعايير الشيء الذي يبين أن المؤسسة من هذا المنظور هي مرادف لكل ضبط اجتماعي، وكل ما هو اجتماعي يكون مؤسسات بما أن كل ما هو اجتماعي يكون ملزماً، وأن المؤسسة هي إلزام اجتماعي فعال. وقد نجم عن ذلك أنهم صنعوا لأنفسهم كما أخذ عليهم ذلك كورفيتش **Gourvitch** مفهوماً جامداً بشكل مفرط ومشياً للحياة الاجتماعية» .

كما أكد بورون وبوريكو⁽³⁾ أنه «بعد أن اقترح مفهوم مؤسسة كمحور مركزي في علم الاجتماع من طرف موس **Mauss** وفوكوني **Fauconnet** وكذا من طرف دوركايم **Durkheim** لدرجة اعتبر هذا المفهوم مماثلاً لبرنامجه العلمي، تعرض لانتقادات مرتبطة بالأساس بخاصية دلالاته المتعددة المعاني وغير الواضحة. مما أدى بكورفيتش **Gurvitch** إلى القول بأن كلمة مؤسسة هي الأكثر اضطراباً في علم الاجتماع» .

¹- محمود كفاوين، إدارة المؤسسات الاجتماعية، المرجع السابق، ص : 8.

²- ر. بورون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص.ص. 479-480.

³- ر. بورون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع مذكور، ص : 11.

كما أن مجموعة من الكتابات أكدت على وجود تقارب بين مفهوم المؤسسة وغيرها من المفاهيم اللصيقة بها، ولعل كتابات عديدة ذهبت في نفس هذا السياق، حيث أشارت إلى المفاهيم التالية باعتبارها مفاهيمًا تقترب من مفهوم المؤسسة ومن بينها: *établissement*، منظمة *organisation* وإدارة *administration* فحاولت تحديد الحدود الفاصلة بين كل هذه المفاهيم.

وحسب **Yves Bonny**⁽¹⁾ « إن ما يجعل مفهوم المؤسسة متعدد المعاني هو كون استعماله يتطلب معاني متعددة :

- معنى ثقافي لتحديد مجموعة القيم، المعايير، نماذج التصرف أو التنظيم للعلاقات الاجتماعية؛

- معنى قانوني يركز من خلاله مفهوم المؤسسة على مجموع السيرورات الرسمية قانونيا؛

- منظور انثروبولوجي يهتم بأشكال تأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية التي تعتبر عالمية من طرف التجمعات الإنسانية؛

مقاربة تضع في صلب تحليلها لمفهوم المؤسسة وضع وتأطير العلاقات الاجتماعية من طرف السلطة السياسية حيث أن السلطة السياسية تشكل في المجتمعات المعاصرة أهمية في وضع التشكل البنوي للعلاقات الاجتماعية. وبهذا المعنى يحيل مفهوم المؤسسة على الأشكال التي يمكن أن تأخذها العلاقة بين السلطة العامة والمجتمع، عندما تهدف السلطة العامة أن تتحمل إنتاج الرابط الاجتماعي، التماسك والإدماج الاجتماعي من خلال هيكلية وتنظيم وظيفة جماعية كبيرة كالأمن، التربية، الصحة، الحماية والفعل الاجتماعي « .

تذهب **فيرجين تورني**⁽²⁾ **Virgine Tournay** كذلك إلى القول بكون مصطلح مؤسسة متعدد المعاني لكنه يدل عادة على بنيات منظمة لها وظيفة الحفاظ على وضع

¹- Yves Bonny et Lise Demaily, **L'Institution Plurielle**, Septentrion Presses Universitaires, France, 2012, p.p.11-13.

²- Virginie Tournay, **Sociologie des institutions**, collection Que Sais-je ?, PUF, Première édition, France, 2011, p.p : 3-8.

اجتماعي، كما تقترح من خلال كتابها سوسيولوجيا المؤسسات أن هذه الأخيرة ليس لها هدف دراسة المؤسسة بل معرفة سيرورات المؤسسة.

حسب أحمد شراك⁽¹⁾ يرادف « دوركايم ما بين المؤسسة والضبط الاجتماعي من خلال تركيزه على مفهوم مركزي وهو الإكراه الاجتماعي الذي يسحب من كل ميل نحو المقاومة والرفض للنظام الاجتماعي والسياسي القائم في المجتمع»، كما يشير أحمد شراك حسب موسوعة يونيفرساليس أن « مفهوم الإكراه يتماثل مع مفهوم السلطة، هذا المفهوم الذي يعطيه دوركايم طابعا أخلاقيا، أو على الأصح، تلبس السلطة لباسا أخلاقيا يكون أساس المؤسسة، ويتخذ هذا الطابع الأخلاقي ملمحان أساسيان وهما الاحترام والاستقلال » .

أما فيما يخص المؤسسة الاجتماعية فكريست **krist Ashman** و **Hull** يريان حسب حسن سليمان⁽²⁾ أن «المؤسسة الاجتماعية تهدف بشكل أساسي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للعملاء، وهي مزودة في معظم الوقت بخبرات المتخصصين من الأخصائيين الاجتماعيين، ومجموعة من التخصصات الأخرى، والمساعدين المهنيين والموظفين الإداريين، والمتطوعين في بعض المؤسسات، وتسعى المؤسسة الاجتماعية إلى خدمة مجموعة محددة من العملاء ذوي الاحتياجات المعينة، حيث تعتمد عملية تقديم الخدمات على السياسات والقواعد التي يلتزم بها المتخصصون. في حين أن **Daft** يعرف المؤسسة بكونها كيان اجتماعي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة ولها بناء وظيفي واضح ومقصود ومحددات واضحة » .

ويتعرض القائمون بالأدوار الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية حسب نبيل **جامع**⁽³⁾ للعدالة التوزيعية نظرا لأنهم يستقبلون المنافع ويقدمونها مثل الأجور والسلع الاستهلاكية، كما أنهم يتحملون أعباء مسؤوليات معينة. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن بعض المؤسسات وخاصة الحكومة تتمثل غايتها النهائية في تطبيق معايير العدالة التوزيعية في

1- أحمد شراك، الكتابة على الجدران المدرسية، مرجع مذکور، ص. ص : 36-37.
2- حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، مرجع مذکور، ص : 276.
3- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية مرجع مذکور، ص : 5.

المجتمع عامة، ومع ذلك فليست العدالة التوزيعية هي الغاية النهائية لكل المؤسسات الاجتماعية.

في مستوى آخر من التحليل يمكن أن نهتم بدراسة السلوك المؤسسي بشكل عام حيث إن السلوك المؤسسي هو سلوك مدني، بمعنى أنه، بتعبيره عن حكم مسبق بالثقة المتبادلة، يقيم بين الشركاء علاقات منظمة، لا يمكن المحافظة عليها إلا لأنها تهم أعضاء جماعة خاضعة للقوانين نفسها والطبائع نفسها. هذه الملاحظات تتعزز بالطريقة التي يتم فيها تعلم التصرف المؤسسي من قبل الفرد، أو بالطريقة التي يتأسس فيها التصرف على مستوى مجموعة معينة⁽¹⁾.

استنادا إلى ما سبق يبدو جليا أن مفهوم المؤسسة يحيل على التنظيم المحكم لكل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي تكونانه كما تتعدد مجالات اشتغالها، كما يحيل المفهوم على البناء التنظيمي والموارد المادية والمعنوية للمؤسسة. لكن ما يهمننا في هذا البحث هي تلك المؤسسات التي تعنى بتقديم خدمة الرعاية الاجتماعية لفائدة نزلاتها وهي تدخل في صنف المؤسسات الاجتماعية نظرا لطبيعة الخدمات التي تقدمها، ويمكن تعريفها باعتبارها تنظيما اجتماعيا يهدف لتقديم خدمات متنوعة بهدف إشباع حاجات إنسانية معينة؛ حيث تتكون المؤسسة من مجموعة من الأفراد يتفاعلون فيما بينهم وتجمعهم علاقات ويحدث بينهم التواصل من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الرامية إلى تعديل سلوكيات النزلاء، وما يهمننا في هذا الصدد هو فهم طبيعة التفاعلات التي تتم داخل هذا النوع من المؤسسات.

ونجد في هذا البحث أن مفهوم مؤسسة يأتي متبوعا بنعت "اجتماعي" لتحديد وظيفة وطبيعة المؤسسة المدروسة ويتعلق الأمر بالمؤسسات التي تقدم الرعاية الاجتماعية لنزلاتها من الأحداث في وضعية جنوح كما تمت الإشارة إلى ذلك سالفًا، حيث يتم التركيز في هذه

¹ ر. بورون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، مرجع مذكور، ص : 485.

الدراسة على الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة دون أن نغفل البحث عن باقي المؤشرات التي من شأنها أن تؤثر بشكل أو بآخر على مردودية العمل داخلها كالمؤشرات المرتبطة ببنية المؤسسة أو بالموارد البشرية التي تتوفر عليها وأساليب التواصل المعتمدة بين العاملين بها أو بين المربين والنزلاء أو غيرها من المؤشرات. هكذا فإننا نعتبر مؤسسة حماية الطفولة مجال هذا البحث بمثابة تنظيم من حيث كونها تحتوي على قواعد لضبط سلوكيات العنف لدى النزلاء، حيث تقوم على قواعد وقوانين تضمن استمراريتها وتساعد في أداء مهامها.

ت. مفهوم العنف:

في القاموس العربي⁽¹⁾ في باب عنف (تعنيفاً) الشخص عامله بشدة وقسوة؛ لامة بعنف، عتب عليه، العنف والعنف الشدة والقسوة؛ ضد اللين والرفق. وحسب موسوعة Hachette⁽²⁾ العنف هو استعمال القوة الخارقة ضد شخص ما.

يعرف العنف في القاموس الفرنسي المعاصر⁽³⁾ Le Robert كما يلي: «هو التأثير على الفرد وإرغامه على العمل رغم أنه دون إرادته، باستعمال القوة أو التهديد بالفعل أو العمل الذي من خلاله يمارس العنف».

أما القاموس السيكولوجي⁽⁴⁾ فيعرف العنف بأنه «استعمال مفرط للقوة من خلال نفي القانون ونفي حق الفرد» .

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى تعريف تشارلز ريفيرا الذي قدمه توماس بلات⁽⁵⁾ حول العنف بكونه «الاستخدام غير العادل للقوة من قبل الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين

¹- راتب أحمد قبيعة، القاموس العربي الوسيط، مرجع مذكور، ص:501

²- Dictionnaire Hachette Encyclopédique de la langue française, 4ème édition, Paris, 2001, p : 1704.

³- Robert Paul, Le Robert Analphabétique et Analogique de la Langue Française, société du nouveau, Paris, 1978, p : 209.

⁴- Sillamy Norbert, Dictionnaire de Psychologie, Bordas, Paris, 1980, p : 126.

⁵- توماس بلات، مفهوم العنف وصفه وتنفيذه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ظاهرة العنف، عدد 132، مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، 1998، ص ص : 5-17.

والضرر بممتلكاتهم، فالعنف هو كافة الأعمال التي تتمثل في استخدام القوة أو القسر أو الإكراه بوجه عام.»

والعنف في اللغة عند ابن منظور⁽¹⁾ يعرف كالتالي: « هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. ويقال: عنفه تعنيفاً، إذا لم يكن رفيقاً في أمره، وهو الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله.»

وقد جاء في المعجم الفلسفي⁽²⁾ بأن « العنف مضاد للرفق ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف هو المنتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من خارج، فهو بمعنى ما فعل عنيف.»

يقول Rokerber⁽³⁾ في جوهر حديثه عن مفهوم العنف « يتضمن العنف اختلالاً من قوامه بالذات، فهو يطرح مشكلة أخلاقية.»

كما عرف أحمد زكي بدوي⁽⁴⁾ العنف في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه « استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.»

مما سبق يتضح لنا جلياً أن مجمل التعريفات تتفق على كون العنف يكون مرادفاً لاستعمال القوة ومضاداً للرفق والليونة.

أما اصطلاحاً فالعنف حسب Boisbourdain⁽⁵⁾ هو في نفس الوقت مظهر لقوة تدميرية، وقوة عمياء وفعل موجه ضد الآخر لتقزيمه، وهو أيضاً غريزة الكراهية ووسيلة دفاعية لاشعورية، وطاقة بناءة عندما نحسن استثمارها وتصريفها. والعنف عندما ينفلت من مكانه ويعبر عن نفسه يسمح بإعادة التوازن للعلاقات والتنفيس عن الضغوطات.

¹- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الجزء 9، لبنان، 1968، ص : 257.

²- جميل صليبة، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، الجزء 2، لبنان، 1982، ص : 112.

³- Rokerber, **Agression Violence Dans le Monde**, édition Lalmomlevy, Paris, 1972, p : 42.

⁴- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان، 1986، ص : 441.

⁵- Boisbourdain M.C, **Comment la Violence Vient Aux Enfants**, Casterman, Paris, 1983, p : 16.

كما يعني العنف حسب **خليل أحمد خليل**⁽¹⁾ الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة ويندرج في الحقل التصادمي مع الآخر، وهو سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة لأننا أو للنحن كقيمة تستحق الحياة والاحترام، فيصير بذلك المعنى الأساسي للعنف هو هدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى الشيء المناسب للحاجة العنيفة. كما أن العنف هو سلوك متبادل أي مؤسس على العنف والعنف المقابل، وهو أيضا فعل إرادة تستقوي به الذات لقهر الآخر. ويلتجئ إليها الآخر لصد الفاعل ومواجهته مما يولد نوعا من التوازن النفسي.

أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع⁽²⁾ فيركز على المفهوم **الهوبسي** للعنف، الذي يصور من خلاله حلقة تكون العنف، حيث أن أبطال هذه الحلقة هم الأفراد الذين يوجدون في حالة تنافس مستمر بهدف إشباع رغباتهم المستبدة والمتجددة في مقابل محدودية مصادر الإشباع. وبما أن أيا من الأفراد ليس قويا بما فيه الكفاية ليفرض هيمنته بصورة دائمة فإن عدم استقرار التنافس بين الناس يعرض كل واحد منهم مخاطر المأكلة العالمية.

في حين أن **منظمة الصحة العالمية**⁽³⁾ تعرف العنف بكونه « الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان » ، وهي بذلك لا تبتعد كثيرا عن التعريف اللغوي الذي يعرف العنف بكونه ذلك الفعل القاسي والفظ الذي يسلكه الإنسان من أجل ممارسة الضغط على الآخرين وإرغامهم على الامتثال لإرادة المعتدي.

يصر **إيف ميشو**⁽⁴⁾ **Yves Michaud** على إدراج الحالات المتعددة والمحتملة لوقوع العنف، و كل الانتهاكات المترتبة عن ذلك. ويأخذ بعين الاعتبار هذا التعريف ثلاث

¹ - خليل أحمد خليل، **سوسيولوجيا العنف**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد المزدوج 28/27، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1983، ص : 19.

² - ر. بورونوف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، مرجع مذكور، ص : 394.

³ - التقرير العالمي حول العنف والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية، مرجع مذكور، ص : 5.

⁴ - Michaud Yves, **La Violence**, Collection Que sais-je n°: 2251, Paris, 1988, p : 35.

نماذج من العنف الجسدي، الاقتصادي والرمزي أو الأخلاقي. ومفهوم التفاعل فيما بينها يشكل المحور الأساس.

كل هذه التعريفات يجمعها التأكيد على استخدام المعتدي للقوة المادية من أجل تحقق فعل الاعتداء على حق الغير أو تحقيق غايات غير مشروعة، ومنه فهذه التعريفات تؤكد على الشق غير المشروع في فعل العنف وفي ضرورة تحقق شرط استخدام القوة والضغط على المعتدى عليه.

أما حسب أنيسة برغست⁽¹⁾ فيعتبر اسنارد **Issnarde** العنف « كغيره من أشكال السلوك هو نتاج مأزق علائقي يصيب الشخص ذاته لتدميره في الوقت نفسه الذي ينصب فيه على الآخر لإبادته، إذ تشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في العلاقة مع الآخر».

في زاوية أخرى من التحليل يركز الكثير من الباحثين في محاولاتهم لإيجاد تعريف للعنف اهتمامهم بالجوانب النفسية للفاعل، ذلك أن **مصطفى حجازي**⁽²⁾ يعتبر « العنف لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع والآخرين، حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحيث تترسخ القاعدة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه».

أما **مصطفى عمر التير**⁽³⁾ فيقدم بشكل أوضح الدافع النفسي لارتكاب سلوك العنف من خلال تعريفه للعنف على أنه « الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو اجتماعية، على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى التوتر والانفجار، التي تسهم في تأجيحها داخل الفرد والجماعة عوامل كثيرة».

أما التعريف الإجرائي الذي سنعتمده في هذا البحث، فيعتبر أن العنف تعبير شبابي يجد تفسيره ضمن السياق الذي ينبثق فيه، له حمولة معنوية ومادية، له شروط ومسببات

¹- أنيسة بريغت عسوس، **عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل: دراسة الحالة**، مجلة إضافات، العددان الثالث والرابع، 2008، لبنان، ص: 164.

²- مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1997، ص: 203.

³- أنيسة بريغت عسوس، **عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل: دراسة الحالة**، المرجع السابق، ص: 164.

تختلف أشكاله وتتفاعل فيما بينها يتم إما بشكل فردي أو جماعي، كما تجدر الإشارة إلى أن ارتكاب سلوك العنف وثبوت ارتكاب جنحة لها طابع العنف، هو أهم مؤشر لاختيارنا لعينة البحث. هكذا فالعنف بالمعنى الإجرائي يعد كل فعل صادر عن الشباب يؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين سواء على المستوى البدني أو النفسي أو حتى بأغراضهم، سواء كان هذا العنف لفظيا كالشجار الكلامي الذي يظهر في استخدام الألفاظ النابية، أو المتمثل في رفع الصوت وتوجيه نظرات مستفزة للآخرين، أما العنف البدني فنقصد به العراك الجسمي الذي يقصد به إلحاق الأذى بجسم الآخر ويكون مفضيا للجرح والأذى. في حين نقصد بالعنف ضد الممتلكات سواء داخل المؤسسة التعليمية أو الأسرية فعل سرقة أو كسر أو خدش أو تخريب أو إتلاف إحدى تجهيزات أو ممتلكات هذه المؤسسات.

ث. مفهوم الشباب:

الشباب من فعل شبب، الشباب : الفتاء والحداثة، شب، يشب، شبابا وشبيبة. الشباب جمع شاب وكذلك الشبان⁽¹⁾. وفي المعجم الوسيط⁽²⁾ " شب الغلام- شبابا " : أدرك طور الشباب. والشاب من أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة، جمعه شبان وشابة جمع شواب. والشباب هو: الفتاء والحداثة. وشباب الشيء : أوله. يقال : لقيته في شباب النهار.

أما في القاموس العربي الوسيط⁽³⁾ في باب شب، الغلام أي صار شابا. النار أي اشتعلت. النبات أي ارتفع ونما. والشباب من العمر : ما بين سن البلوغ إلى سن الثلاثين. ومن الشيء : أوله.

يعتبر مفهوم الشباب من المفاهيم التي استخدمها عدد من المختصين ضمن مجالات مختلفة كما تناولها السوسيولوجيون بالدراسة وبالرغم من ذلك يظل هذا المفهوم مفهوما غامضا بعض الشيء، حيث يتطلب تناوله يقظة وحذرا منهجيا.

¹- ابن منظور، معجم لسان العرب، مرجع مذکور، ص : 346.

²- ابراهيم مصطفى حامد عبد القادر وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص : 470.

³- راتب أحمد قبيعة، القاموس العربي الوسيط، مرجع مذکور، ص : 395.

تؤكد مجموعة من التقارير⁽¹⁾ على كون الشباب فئة ديموغرافية ليست متجانسة، تعيش تفاوتات داخلية حسب الفئات العمرية الداخلية "15-20"، "20-25"، "25-29"، وحسب النوع الاجتماعي: ذكورا وإناثا، وحسب أحواله التعليمية التي تتراوح بين الأمية والتعليم الجامعي وما بعده، وحسب حالته العملية، وحسب سكناه: في البوادي أو الأرياف أو في الحواضر.

ويؤكد زهران⁽²⁾ على وجوب تحديد ماهية مرحلة الشباب، وهل هي سن معينة وفق مسار زمني محدد، أو مرحلة من الحياة تطول وتقتصر تبعا لإحساس الإنسان بشبابه، وأن نتعرف على طبيعة كل مراحل نموه والمؤثرات التي تترك انطباعها عليه، والذي لاشك فيه من الناحية السيكولوجية أن الشباب مرحلة تتوسط الطفولة والكهولة، أو بمعنى أصح تحتل مرحلة الطفولة المتأخرة وقدرًا من مرحلة الرجولة، ويذهب بعض علماء النفس والتربية إلى قصر مرحلة الشباب على سن معينة من 13 تقريبا وحتى قرابة 40 سنة. والواقع أن تحديد هذه المرحلة بعمر زمني ليس من الأمور السهلة، إذ تختلف خصائص هذه الفترة من بلد إلى آخر، بل وفي البلد الواحد من بيئة إلى أخرى، فشباب الحضر غير شباب الريف؛ لكن السائد عند علماء النفس والتربية للأعم الأغلب من الحالات، أن مرحلة الشباب ترتبط بالسن إلى حد كبير ويمكن تقسيمها إلى فترتين:

• الأولى : من سن 13 إلى سن 21 ؛

• الثانية : من سن 21 إلى سن 40.

على الرغم من اتفاق أغلب علماء النفس والتربية وعلماء الاجتماع على أن الإنسان يمر في حياته بعدد من المراحل من أهمها : مرحلة الطفولة، مرحلة المراهقة، مرحلة الشباب ومرحلة النضج (الرجولة أو النضج أو الرشد)، فإنهم يختلفون في تحديد بداية كل مرحلة من هذه المراحل ونهايتها، وذلك راجع إلى كون حياة الإنسان تعتبر وحدة متصلة لا

¹- قيم الشباب العربي الخصائص والمحددات، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، جمهورية مصر العربية، 2006، ص : 10.

²- زهران حامد عبد السلام، علم النفس النمو الطفولة والمراهقة، عالم الكتاب، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1978، ص : 40.

يمكن تجزيئها إلى قطاعات ومراحل منفصل بعضها عن بعض⁽¹⁾. ويرجع بعض هذه الفروق إلى اختلاف النقاط المرجعية أو المعايير التي يعتمد عليها الباحثون المختلفون في التحديد من جهة، وإلى اختلاف السياقات أو الظروف التي نقارب ضمنها الظاهرة من جهة أخرى، فبعضهم يهتم بالنمو الجسمي والجنسي، وآخرون يهتمون بالنمو النفسي، وفريق ثالث يركز على تغير الوضع الاجتماعي والأدوار الاجتماعية.

أقر المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب⁽²⁾ أن مرحلة الشباب تنحصر بين 15-30 سنة، والشباب وفق محددات المؤتمر، هم أولئك الذين قد تم نموهم الفسيولوجي بينما لم يكتمل نموهم النفسي والعقلي اكتمالا تاما بعد، وبالتالي فهم مرحلة وسط بين الطفولة والرجولة الكاملة.

أما المعيار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽³⁾ سنة 1985 فيعتبر الشباب هم الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين 15 إلى 24 سنة، ويعد هذا التحديد المعيار المعتمد دوليا في غالبية الدراسات والأبحاث والإحصائيات المتعلقة بالشباب، بالرغم مما أثاره من نقاش واسع حول مدى ملاءمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم من جهة، واتساقه مع نصوص الاتفاقيات الدولية الأخرى من جهة ثانية، وهذا ما حدا بجامعة الدول العربية مثلا إلى اعتماد معيار زمني آخر لتحديد مفهوم الشباب برفع المدى العمري إلى ما بين (15 و29) سنة ليكون أكثر انسجاما مع التركيبة الاجتماعية لواقع المجتمعات العربية.

وهكذا فتحدد جامعة الدول العربية الفئة العمرية للشباب ما بين 15 و29 سنة هو تحديد يجمع بين التحديد الدولي الذي يقف عند 24 سنة وتحديد مؤتمر وزراء العرب الذي تصل فيه فئة الشباب إلى 30 سنة لتيسير المقارنات الدولية⁽⁴⁾.

بالعودة إلى هذا التحديد سواء في صيغة الأمم المتحدة أو صيغة جامعة الدول العربية، يمكن الوقوف على بعض الإشكاليات، فعلى سبيل المثال تحدد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

¹- عمر محمد التومي الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، دار الثقافة، بيروت، 1973، ص : 31.

²- السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص : 22.

³- www.un.org/youth

⁴- محسن الندوي، الشباب والتنمية رؤية تنموية لمناصرة حقوق الشباب المغربي والعربي، مطابع فولك، المغرب، 2007، ص : 12.

في مادتها الأولى سن الأطفال الذي يمتد إلى بلوغ 18 سنة كاملة. وهذا ما أجمع النقاش الدولي الذي جرى سنة 1997 في شأن إعداد نص الاتفاقية رقم 182 الخاصة بمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال، حول الفرق في التعريف بين "الطفل" و"الشاب". مما دفع في اتجاه محاولة إعادة النظر في هذا التحديد، وقد تم التعبير عن ذلك صراحة خلال منتدى الشباب الدولي في "داكار" سنة 2001، حيث تقدمت العديد من الدول بطلب إلى الأمم المتحدة لإعادة النظر في تعريف الشباب، وبرفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى 30 سنة، حتى يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية⁽¹⁾.

كشفت الشواهد الواقعية بوضوح أن هناك فروقا فردية هائلة يتعرض لها الشباب الذين ينتمون إلى مرحلة عمرية واحدة، فمن الأفضل أن ننظر إلى هذه المرحلة العمرية باعتبارها تمثل عملية انتقالية يمر خلالها الفرد من مرحلة الطفولة إلى المراهقة ليصل إلى النضج النفسي والاجتماعي. الدراسات الحضارية المقارنة للشباب قد أعانتنا على تغيير كثير من المقولات النظرية الشائعة في أدبيات هذا الميدان، فمن المسائل التي أصبحت مقبولة الآن أن الشباب لا يرفض تماما رقابة الكبار كما كانت تزعم الدراسات المبكرة، وأنهم يشعرون بحاجة أكيدة إلى معاونتهم، بل وممارسة السلطة عليهم شريطة أن يتحقق ذلك داخل إطار معقول لا ينطوي على مبالغة أو تعسف في استعمال الحق، بالمثل كشفت الدراسات عن أن الأبناء يميلون إلى التوافق بشكل أفضل إذا تمت تنشئتهم في مناخ يسمح لهم بأن يشاركوا في عملية صنع القرار⁽²⁾.

يؤكد عزت حجازي⁽³⁾ أن التحول من الطفولة في اتجاه الرشد ليس بأقل إقلاقا وإزعاجا للشباب نفسه، إذ يشغله ما يطرأ عليه من تحولات، وتحيره استجابات الآخرين غير المفهومة لها، ويضطره الخصام بينه وبين الكبار إلى نوع من القطيعة مع المجتمع، ويدفعه إلى ثلة الأقران، تكمن "الأزمة" في مرحلة الشباب إلى أمرين:

¹- عبد اللطيف كداي، الشباب والعنف الحضري مقارنة سوسيولوجية، مجلة علوم التربية، عدد 48، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2011، ص : 74.

²- سلمى الساعاتي، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص.ص: 9-10.

³- عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، العدد 6، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1985، ص : 9.

■ المشكلات التي يواجهها الشاب في فهم ذاته وقبولها، والتعامل مع الآخرين والواقع بصورة صحيحة؛

■ المشكلات التي ينطوي عليها تصرفات الشاب لأهله والمربين والمجتمع عامة.

ومن جهته يشير **François De Singly**⁽¹⁾ إلى مفهوم جديد يعتبره ضروريا في تحديد الحقيقة المعاصرة المرتبطة بهذه الفئة العمرية، يتعلق الأمر بمفهوم *L'adonassant* وهو يحيلنا من خلال هذا المفهوم إلى حقيقة مفادها أن الشباب اليوم أصبحوا يكبرون في السن بشكل سريع ومختلف لا يفهمه الكبار بشكل جيد. فالشباب بالنسبة له لا ينتظر أزمة المراهقة لينتزع الاعتراف به بل يبدأ بذلك ابتداء من سن 10 أو 11 خلال مرحلة ولوج التعليم الإعدادي. إنه بذلك يضعنا أمام مفهوم جديد ينضاف لمفاهيم سابقة من قبيل الطفولة والمراهقة والشباب.

هكذا وانطلاقا مما سبق، يتضح لنا أن التقسيم الزمني أو العمري وتحديد فترة الشباب الذي يعتبر أن بداية الشباب هي مرحلة إعداد للنضج؛ لا يأخذ بعين الاعتبار الخبرات والتجارب التي من الممكن أن يمر بها الطفل، فتجعله طفلا ناضجا متحملا لمسؤولية نفسه، وفي بعض الأحيان مسؤولا عن إعالة أسرة بكاملها. وبالتالي فإننا لا ننكر أننا صادفنا إشكالا حقيقيا، خلال رغبتنا في تحديد فئة الشباب موضوع هذا البحث، خاصة وأن عينة البحث تهم مراكز تدعى "مراكز حماية الطفولة"، في حين أننا نجد المبحوثين شبابا بالمعنى السوسبيولوجي، فلهم من خبرات الحياة ما يمكنهم من فهم الواقع. كما أن فئة هامة منهم تتراوح أعمارها ما بين 14 و18 سنة أي أنها تعدت مرحلة الطفولة المتوسطة التي تصل إلى 10 سنوات حسب بعض الباحثين.

فأعمار نزلاء مراكز حماية الطفولة تتراوح من 7 إلى 18 سنة، ويوضح الشكل رقم (2) الذي يلي مجموع النزلاء حسب الأعمار في الفترة بين 2011 و2016، حيث يظهر أن الفئة العمرية ما بين 12 و18 سنة هي الأكثر ترددا على هذه المراكز، الشيء الذي يبين أنها فئة شابة أكثر منها فئة تنتمي للأطفال.

¹ - Voir François De Singly, **Les Adonassants**, Armand colin, Paris, 2006.

الشكل رقم (1) : إحصائيات المستفيدين

من مراكز حماية الطفولة حسب الأعمار ما بين 2011 و2016⁽¹⁾

الأعمار	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أقل من 12	833	839	795	789	759	734
من 12 إلى 18	4194	4226	4010	3987	3835	3709
المجموع	5027	5065	4805	4776	4594	4443

من المرادفات التي تقابل مفهوم الشباب في علم النفس والأكثر استعمالاً نجد كلمة المراهقة Adolescence والمشتقة من الفعل اللاتيني Adolescerre ومعناه التدرج نحو النضج البدني والجنسي والعقلي والانفعالي. وهي كلمة لا يقصد بها مرحلة عمرية محددة بقدر ما تشير إلى مجموعة من الخصائص النفسية والجسمية التي تكون في حالة نشاط وقوة وفي حالة من التهور والاندفاع أيضاً سواء بالنسبة للفتى أو الفتاة. وهذه المرحلة بالذات تعرف تغيرات أساسية في جميع الجوانب على المستوى الجسدي والعقلي والاجتماعي وحتى الانفعالي، ثم إنها تختلف عن كلمة البلوغ Puberté التي تقتصر فقط على الناحية الجنسية، حيث تعني نضوج الغدد التناسلية واكتساب معالم جنسية جديدة تنتقل بالطفل من فترة الطفولة إلى فترة الإنسان الراشد⁽²⁾.

هكذا وانطلاقاً مما سبق يمكننا تحديد التمايز القائم بين الشباب والمراهقة والبلوغ، حيث نستشف أن الشباب يمكن اعتباره الجانب الاجتماعي للمراهقة فهو يدل على الفئة التي تسير نحو بلوغ النضج والرشد، في حين أن المراهقة غالباً ما تستعمل للدلالة على مظاهر النمو ومظاهر الصراع والقلق وكذا الحالة النفسية والمزاجية التي تصيب الطفل ليعلن بذلك دخوله مرحلة المراهقة، وتجدر الإشارة هنا أننا نستعمل كلمة المراهق للدلالة على الشخص الذي من الممكن أن يكون قد بلغ سن الرشد لكنه يقوم بتصرفات غير مقبولة اجتماعياً. أما البلوغ فهو مصطلح يشير إلى النضج الفيزيولوجي وقدرة الأعضاء على القيام بالوظيفة

¹- إحصائيات صادرة عن وزارة الشباب والرياضة، مصلحة الإدماج، 2017.

²- مصطفى فهمي، سيكولوجية الطفولة والمراهقة، مكتبة مصر، القاهرة، 1979، ص: 162.

الجنسية ويستعمل هذا المصطلح في غالب الأحيان في المجال الطبي والمجال الديني لتمييز البالغ من غيره.

في هذا البحث نقصد بفئة الشباب، كل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و18 سنة من الشباب المغاربة إناثا وذكورا، نزلاء مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشباب والرياضة الذين يوجدون في وضعية جنوح ويعود ذلك لارتكابهم أفعال موسومة بالعنف، حيث أصدرت في حقهم أحكام قضائية موجبة لمكوثهم بهذه المراكز قصد تعديل سلوكاتهم.

5. أهمية البحث ودواعي اختياره:

سنحاول في هذا الجزء من البحث توضيح مسألة أساسية تتعلق بعلّة اختيار موضوع هذا البحث وأهميته وكذا خصوصيته التي تميزه عن باقي البحوث ذات الصلة. غني عن البيان أن تناول موضوع من قبيل الرعاية الاجتماعية في ارتباطها بفئة الأحداث الذين يعيشون في وضعية جنوح، من المواضيع التي ينبغي تناولها على أساس علمي يستحضر مجموعة من المتغيرات، ويتسلح بعدة منهجية ملائمة ورصينة تضمن التوصل لنتائج دقيقة، حيث يستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يهم فئة هامة من شرائح المجتمع، يتعلق الأمر بالشباب ضامن استمرار المجتمعات وحجر الأساس في البناء الاجتماعي والمعبر عن استمرارية الحركة الاجتماعية وتجديدها.

تتطلب منا مقارنة هذا الموضوع العمل على تحديد طبيعة التنظيمات التي تعنى بالرعاية الاجتماعية وفهم خصائصها، ودراستها وتحليلها وفق رؤية ماكروسوسيولوجية تأخذ بعين الاعتبار السياسات الاجتماعية التي توظّر عمل هذه المؤسسات وتحدد وظائفها وطرق اشتغالها. كما يستدعي منا الأمر تشخيص ودراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالشباب ومعرفة التغيرات السوسيواقتصادية الدولية والمحلية، التي تؤثر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في محيطه والتي تساهم في إنتاج شروط انحرافه وإقدامه على امتهان الانحراف وارتكاب أفعال العنف.

كما يعد هذا البحث فرصة لتسليط الضوء على واقع الشباب المغربي، وفهم طبيعة الأزمات التي يعيشها وتشخيص الأسباب الفاعلة في ذلك، كما يعد فرصة لتسليط الضوء على إشكالية العنف الشبابي، وتحليلها وفق منظور سوسيولوجي وفهم دوافعها داخل سياقات إنتاجها.

تأسيساً على ما سبق فقد تعددت دواعي اختيار هذا البحث، ويمكن إيراد بعضها على الشكل التالي :

- انشغالي بأوضاع الشباب من منظور مهني حيث ينطلق اهتمامي الشخصي بالبحث في مسألة العنف الشبابي من اتصالي اليومي المباشر بفئة الشباب، وذلك بحكم الوظيفة التي أزاولها كرئيسة مصلحة الشباب بالمديرية الإقليمية لوزارة الشباب والرياضة مولاي يعقوب؛ وفيما سبق كمديرة لمجموعة من دور الشباب، الشيء الذي جعلني دائمة البحث عن المؤشرات التي من شأنها تمكيني من فهم تعبيرات الشباب المختلفة والمتعددة الأسباب وغير المتوقعة في أحيان كثيرة، والموسومة بالعنف لفظيا كان أو جسديا، كما أنني كنت ولازلت دائمة الانشغال بالبحث عن الكيفيات التي من شأنها أن تساعد في تعديل هذه التعبيرات المنحرفة؛ وذلك من خلال التطلع لفهم الحاجيات الحقيقية لهذه الفئة العمرية. تجدر الإشارة إلى أن الغاية من ذلك هو التوصل لإستراتيجية من الممكن أن تتيح إمكانية تفادي مجموعة من الأزمات والصراعات التي تعيشها مجموعة من الشباب مما يقبهم حالة التهميش والإقصاء التي تهدد استقرارهم واندماجهم الاجتماعي وتعزز مشاركتهم في بناء المجتمع وتنميته من خلال الأدوار التي من الممكن أن يلعبوها داخل البنيات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

- كما أن إمكانية تطوير البحث في هذا الموضوع والاستفادة من نتائجه قائمة؛ على اعتبار أن مجموعة من القائمين على بلورة السياسات العمومية التي تهتم بفئة الشباب الجانح يقرون حاجتهم إلى دراسات علمية تعتمد على رسم مخططات عملها وبرامجها، الشيء الذي يضيف طابعا استشرافيا لهذا البحث، ومنه فإنه يعد محاولة في نظري لمساعدة القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المنشغلين بفهم ظاهرة العنف الشبابي لاستشراف حلول من شأنها الحد من تفاقم الظاهرة.

إضافة إلى أن هذا البحث يعد محاولة للإطلاع على برامج مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشباب والرياضة لتحليل مضامينها وقراءتها قراءة سوسولوجية، باعتبارها مؤسسات اجتماعية لها نظام مركب من المعايير الاجتماعية التي تسمح بقيامها واستمراريتها، من شأنها أن تعمق المعارف في مجال هذا البحث بهدف مقارنة النتائج التي سأتوصل إليها في القسم النظري من البحث بما يطبق حاليا داخل هذه المراكز من برامج وخطط لتقويم سلوكيات العنف لدى النزلاء.

6. موقع البحث من البحوث السابقة:

كثيرة هي الكتابات التي اهتمت سواء بموضوع العنف الشبابي أو سياسات الرعاية الاجتماعية، الشيء الذي جعلنا في بداية بلورة فكرة البحث في موضوع يهتم بدراسة فاعلية الرعاية الاجتماعية المؤسساتية في تجاوز العنف الشبابي، نستشعر ضرورة سلك طريق البحث عما إذا كان قد تم تناول هذا الموضوع من قبل باحثين أكاديميين فيما سبق أو قد أقيمت دراسة تبحث عن العلاقة بين المتغيرين السالفي الذكر فكانت نتائج البحث على الشكل التالي :

لقد اطلعت على مجموعة من البحوث العلمية الأكاديمية التي أنجزت من أجل نيل شهادة الدكتوراه والتي اهتمت بمفاهيم لها علاقة بمفاهيم البحث كالرعاية الاجتماعية أو الانحراف، أو الشباب وأبحاث أخرى حول التغيرات الاجتماعية في علاقتها مع تطور معدلات الجريمة، لكن لم أجد بحثا سابقا تطرق لسياسات الرعاية الاجتماعية في ارتباطها بسلوك العنف الشبابي؛ وهكذا يمكن القول أن البحوث والدراسات السابقة قد تناولت جانبا من موضوع هذا البحث فقط، فعلى سبيل المثال مكثني البحث على مستوى خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس والاطلاع على مجلد بحوث الدكتوراه التي نوقشت بالكلية من سنة 1979 إلى سنة 2010 سواء في اللوائح الخاصة بتخصص علم النفس أو تخصص علم الاجتماع، من رصد بعض البحوث التي لها علاقة ببحثي، والتي اهتمت إما بالحدث الجانح أو بمؤسسة حماية الطفولة أو بالجريمة بالمغرب أو بانعكاس تقبل القيم على سلوك الأطفال المنحرفين بشكل عام،

من بينها بحث الدكتور **مجاهدة الشهابي** الذي نوقش خلال السنة الجامعية 1980-1981 وهو بحث تحت عنوان "السمات الشخصية للجانحين في المجتمع المغربي"، وبحث آخر يرجع لصاحبه الدكتور **عبد اللطيف كداي**⁽¹⁾ حول موضوع "برنامج مؤسسات حماية الطفولة ومسألة الإدماج الاجتماعي"، بالإضافة إلى بعض البحوث المتعلقة بالتغير الاجتماعي وعلاقته بظاهرة الجريمة بالمغرب ومن بينها دراسة حول أسباب الانحراف بشكل عام والسلوك الإجرامي وهي للدكتور **إبراهيم حمداوي**⁽²⁾.

بالإطلاع على البيبليوغرافيا النقدية التي قام بها **آدم اندري**⁽³⁾ وجدت بحثا حول الملامح الخاصة بالانحراف الشبابي والتي تقدم بعض الأرقام والعوامل المؤدية للجنوح الشبابي، كبحث **لـ عبد اللطيف باشا** تحت عنوان:

"Quelques Aspects Particuliers de la Délinquance Juvenile Dans Certaines Villes du Royaume de Maroc".

وهو بحث يعود لسنة 1962 يقدم معطيات ميدانية حول الجنوح الشبابي بالمغرب في الفترة الممتدة ما بين 1952 و1956 حيث قام الباحث بتحليل العوامل الأساسية التالية: النمو الديموغرافي، الهجرة القروية، مواجهة شكليين من التحضر، البؤس المادي، اللاتنظيم على مستوى البنيات الاجتماعية والعائلية، ثم الوقاية. بالإضافة إلى ذلك وجدت بحثا بعنوان :

" la délinquance juvénile au Maroc " لـ **Becker.D** يعود لسنة 1966،

خلص من خلاله الباحث إلى تحديد العوامل التربوية والثقافية والسوسيو اقتصادية لإشكالية الجنوح الشبابي بالمغرب، لكن لم أجد إشارة لبحث سابق حول موضوع هذه الأطروحة.

¹- عبد اللطيف كداي، مؤسسات حماية الطفولة ومسألة الإدماج الاجتماعي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الدكتور عبد السلام الفراعي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز بفاس، السنة الجامعية 2005-2006.

²- إبراهيم حمداوي، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة بالمغرب دراسة استكشافية في أسباب الانحراف والسلوك الإجرامي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف الدكتور بوزيان بوشنتافي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز بفاس، السنة الجامعية 2008-2009.

³- André Adam, **Bibliographie Critique De Sociologie, d’Ethnologie Et De Géographie Humaine Du Maroc**, centre national de la recherche scientifique, Alger, 1972.

أما على مستوى اهتمام السوسيوولوجيا المغربية فقد اطلعت على "بيبلوغرافيا السوسيوولوجيا المغربية" لكل من الدكتور عبد الفتاح الزين والدكتور أحمد شراك⁽¹⁾ من الاستقلال إلى 1987؛ فوجدت من الباحثين من درس دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية لكن في علاقتها بالوقاية من الانحراف أو من الجريمة عموما وليس بسلوك العنف عند الشباب.

أما عن حصيلة الإطلاع على بحوث نيل شهادة الدكتوراه السابقة حول موضوع البحث بالجامعات المغربية، فيمكن أن نورد بحثا نوقش بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط قامت بإنجازه الدكتورة **هنا شريكي** وهو بحث تحت عنوان "الشباب والجمعيات التنموية بين التحولات الاجتماعية والمنظومة القيمية"، حيث حددت الباحثة مجال دراستها الميدانية بجهة الرباط سلا زمور زعير، وقد نوقش بحثها خلال السنة الجامعية 2010-2011 واعتبرت الباحثة دراستها مدخلا أساسيا لمساءلة القيم المرجعية للشباب المغربي من جهة والمنظومة القيمية التي تشغل وفقها التنظيمات الجمعوية موضوع الدراسة من جهة أخرى، كما خصصت جزءا هاما من بحثها لدراسة الشباب كموضوع للتحليل السوسيوولوجي راكمت من خلالها مجموعة من الدراسات الهامة التي أنجزت حول الشباب والتي اعتبرتها دراسات ذات قيمة تاريخية كدراسة باسكون وبنطاهر حول الشباب القروي.

ومن بين أهم الخلاصات التي توصلت إليها الباحثة هو وجود أزمة هوية داخل جل التنظيمات الجمعوية التي قامت بدراستها يعبر عنها عن طريق عزوف فئات واسعة من شباب الجهة المدروسة على العمل داخلها والثقة في جدواها.

ومن بين البحوث التي نوقشت حديثا (19 أكتوبر سنة 2017) بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء في تخصص علم الاجتماع بحث للدكتور **عزيز مشواط**⁽²⁾ تحت عنوان:

Jeunes et valeurs essai de construction d'une typologie des valeurs de "
"jeunes casablancais

وقد حدد الباحث ثلاثة أهداف كبرى لبحثه هي كالتالي:

¹- عبد الفتاح الزين؛ أحمد شراك، بيبليوغرافيا السوسيوولوجيا المغربية، مجلة علوم المعلومات، الرباط، 1998.
²- عزيز مشواط، **Jeunes et Valeurs Essai De Construction d'une Typologie Des Valeurs de Jeunes Casablancais**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف الدكتور جمال خليل، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

- تحديد نظام القيم عند الشباب بمدينة الدار البيضاء في سن التمدرس والمتروحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة؛

- فهم المنطق الذي من خلاله ينخرط الشباب في نظام قيمي محدد؛

- توضيح الاتجاهات التي تستحوذ على أنظمة الشباب القيمية من خلال تحليل اختيارات عينة الشباب المدروسة وإدراكهم للأشياء التي يولونها أهمية أكبر؛

ومن خلال تطبيقه لـ1233 استمارة والقيام بـ20 مقابلة نصف موجهة توصل إلى نموذج تفسيري يحدد وجود أربعة نماذج قيمية للشباب عرضها في نتائج بحثه كالتالي:

- الفردي الموجه نحو الماضي؛

- الفردي الموجه نحو المستقبل؛

- الجمعي الموجه نحو الماضي؛

- الجمعي الموجه نحو المستقبل.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث استطاع أن يتجاوز النماذج الكلاسيكية المميزة لتصنيفات القيم عند الشباب.

ومن بين البحوث السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة الشباب في إطار حقل سوسيولوجيا التدين بحث مهم للدكتور رشيد الجرْموني⁽¹⁾ تحت عنوان الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية وهي دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا انطلق الباحث في تناوله لمفهوم الشباب من كون الشباب يشكل تحديا لكونه يمثل مرحلة تحول تكثرت فيها الأزمات النفسية والوجدانية والاجتماعية والوجودية تتأثر بكل التغيرات والتحويلات، وقد حاول الباحث توضيح طبيعة القيم الدينية التي يحملها الشباب ورصد الثابت والمتغير في هذه القيم وفهم طبيعة النسق الديني المسيطر على المشهد الديني لمنطقة سلا بشكل عام، وقد

¹- رشيد الجرْموني، الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف الدكتور المختار الهراس، جامعة محمد الخامس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2012/2013.

توصل الباحث إلى وجود ستة اتجاهات للتدين عند الشباب المبحوثين وهي: التدين الرسمي والتدين الشعبي/ التقليدي والتدين الطائفي والتدين الحركي والتدين الأنثوي والتدين الفرضي موضحا تجليات كل اتجاه من الاتجاهات السابقة.

كما قدم الباحث في سبيل ختم أطروحته مجموعة من التوقعات التي أسسها انطلاقا من نتائج دراسته الميدانية لعل أهمها توقعه احتدام النقاش حول الظاهرة الدينية خصوصا عند الشباب في السنوات اللاحقة وكذا توقع فقدان ثقة الشباب في المشروع التغييرى الذي تتبناه الحكومة المغربية الحالية(حكومة حزب العدالة والتنمية) في حالة عدم قدرتها على تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. بالإضافة إلى توقع الباحث توسع دائرة الشباب الرافض للقيم الدينية وتضخم المسألة الأخلاقية من جراء الازدواجية الحادة التي تميز المجتمع المغربي وخاصة فئة الشباب منه.

من خلال كل هذه الإسهامات العلمية، وحسب علمنا يمكن القول أن موضوع بحثنا له من المؤشرات ما يمكننا من القول بكونه من المواضيع التي لم يتم تناولها من قبل أو على الأقل من البحوث التي لم يقع فيها تراكم معرفى كافى لتوضيح العلاقة الترابطية بين متغيرات البحث.

7. علاقة البحث بفروع سوسولوجية أخرى:

أصبح العنف عموما من التعبيرات التي تثير الكثير من النقاش والجدل على المستوى الإعلامى والسياسى؛ وذلك تبعا لتفاقمه وبروزه كفعل أو كرد فعل عند فئات متعددة من الأطفال والشباب واليافعين؛ مما يؤثر سلبا على تقدم المجتمع ويهدد تطوره لما يترتب عنه من إهدار للطاقات البشرية التي يعول عليها في بناء المجتمعات. وتجدر الإشارة أن الإعلام يثير قضية العنف عند الشباب سواء كفاعلين أو كمفعول بهم؛ كمتعرضين للعنف أو كمارسين له بشكل كبير؛ كما تتعدد التفسيرات التي يقدمها الإعلام الاجتماعى- على الأقل- على مستوى القنوات التلفزية وإذاعات الراديو المحلية؛ لكن الحاجة تبقى ملحة لتحليل سوسولوجى دقيق للظاهرة من أجل الوعى بالعوامل الموضوعية المؤدية لها وتشخيصها وفهمها وتحليلها وفق سياقها المجتمعى وفهم مسار تطورها.

في هذا الصدد تبرز أهمية المقاربة السوسيولوجية في تناول موضوع البحث من حيث كونها مدخلا لتجاوز أفكار الحس المشترك لتفسير ظاهرة العنف الشبابي من جهة وسياسات الرعاية الاجتماعية ومؤسساتها من جهة أخرى؛ الشيء الذي يفسر انفتاح هذا البحث على ميادين جديدة للاشتغال من بينها سوسيولوجيا العنف؛ وسوسيولوجيا التنظيمات وسوسيولوجيا الشباب.

مما سبق يمكن القول أن هذا البحث محاولة للتعريف بالكيفية التي يحضر فيها العنف في السوسيولوجيا مركزين على مستويات تناول هذا الفرع من السوسيولوجيا للقضايا والإشكالات التي يطرحها العنف اليوم، وماهية المفاهيم والأطر النظرية التي شغلت بالباحثين في هذا المجال، محاولين تقديم إجابات عما جعل من العنف مشكلة اجتماعية تجد موطئ قدم لها في السوسيولوجيا، وعما يضيفه العنف للفهم السوسيولوجي للظواهر الاجتماعية، وكذا فهم الأدوار التي تلعبها الرعاية الاجتماعية في تقويم الفعل العنيف المرتكب من طرف الشباب في إطار المؤسسات الاجتماعية المعنية بذلك كل ذلك في إطار مقارنة سوسيولوجية لها رؤية معرفية تحليلية تعتمد على الفهم والتحليل والتفسير وفهم الدلالة السوسيولوجية لحضور المكون الشبابي في سلوكات العنف وشروط هذا الحضور.

ترتبا على ما سبق يبدو جليا أن البحث الذي بين أيدينا له علاقة وطيدة بسوسيولوجيا الشباب والسوسيولوجيا الحضرية، ذلك أنه يبحث في المسألة الشبابية وفي قضايا العنف التي ترتبط ارتباطا وطيدا بالفضاء وبالنظم الاجتماعية المسؤولة على ظهور سلوكات من قبيل العنف والانحراف والجريمة.

كما نؤكد أن البحث له علاقة بمدرسة "شيكاجو" كونها اهتمت بدراسة العلاقة بين البنيات والانحراف في المدن الكبرى، على اعتبار أننا نرنو من خلال هذا البحث فهم الأدوار التي تلعبها البنيات الاجتماعية من مؤسسة أسرية وتعليمية وتربوية في صناعة سلوك العنف الشبابي. كما أننا نعتد في هذا البحث على تحليل المورفولوجية الاجتماعية للفئات الأقل اندماجا ويتعلق الأمر بالأحداث مرتكبي سلوكات العنف المودعين بمراكز حماية الطفولة.

ويرتبط البحث بسوسيولوجية التنظيمات، حيث نتناول بالدراسة مؤسسة الرعاية الاجتماعية وفق منظور سوسيولوجي بهدف فهم نظام هذه المؤسسات وطبيعة برامجها، وطبيعة المستفيدين منها وأنماط الرعاية المقدمة فيها وبنياتها، وأساليب وأنماط التواصل داخلها والعلاقات القائمة بين العاملين بها، فضلا عن معايير التقييم بها وتشخيص مشكلاتها والعوائق التي تواجهها. كما أن هذا البحث هو محاولة لمعرفة طبيعة الأداء المؤسساتي داخل هذه المؤسسات وخاصة في جانبه المتعلق بتقويم سلوك العنف عند الشباب.

جدير بالذكر أنه من أهم استراتيجيات الكتابة العلمية اختيار إطار نظري أو نموذج تحليلي لدراسة موضوع من الموضوعات حيث تتحدد مفاهيم البحث في إطار هذه النظرية، من أجل ذلك نعلن منذ بداية هذا البحث عن تبني النظرية الوظيفية كاتجاه تفسيري؛ معتمدين في تناولنا لهذا الموضوع على مفهوم النسق، باعتباره الأساس الفكري لهذا الإطار النظري خلال العمل على تفسير وظيفة الأنساق الفرعية في سلوك العنف الشبابي، دون إغفال وظيفة الفاعل سواء بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة لأقرانه ومحيطه، وكذا فهم العلاقة التفاعلية بين هذه العناصر فيما بينها سواء في الشق المتعلق بفعل العنف الشبابي أو في الشق المتعلق بوظيفة مؤسسة الرعاية الاجتماعية في تقويم سلوك العنف عن الشباب.